الأمم المتحدة

بإمكاننا إنهاء الفقر

الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد ٢٠١٥

تقرير جديد للأمم المتحدة يفيد بأن أشدّ البلدان فقراً بحاجة إلى زيادة فرص حصولها على المعونة والتبادل التجاري، وتخفيف أعباء الديون، والأدوية، والتكنولوجيا

الثغرات المستمرة بين ما وعدت به البلدان المتقدّمة النمو وما أنجزته تحول دون إحراز مزيد من التقدّم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

نيويورك، ١٨ أيلول/سبتمبر — تظهر غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالشراكة العالمية من أجل تحسين حياة البشر والقضاء على الفقر نتائج متفاوتة فيما يتعلق بإتاحة مزيد من الفرص لأشدّ البلدان النامية فقراً من أجل الحصول على المعونة والتبادل التجاري وتخفيف أعباء الديون والأدوية الأساسية والتكنولوجيا، وذلك وفقاً لما ورد في تقريرٍ جديد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون إصداره.

لقد تحسَّنت حياة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم بفضل تضافر الجهود المبذولة - على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي - لتحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وتدل الإحصاءات الأخيرة على أن هناك المزيد من الغايات التي يتسنى تحقيقها بحلول نهاية عام ٢٠١٥ لا سيما وأن العديد من غايات الأهداف الإنمائية للألفية قد تحقق بالفعل، بما في ذلك الحدّ من الفقر، وزيادة فرص الحصول على مياه الشرب النظيفة، وتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة، وتحقيق المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي. غير أن هناك الكثير من العمل الذي لم ينجز بعد.

ولقد أعلن السيد بان: "والآن أكثر من أيّ وقت مضى، يجب على القادة والمواطنين في جميع أنحاء العالم أن يخطوا إلى الأمام بشجاعة للمشاركة في أعمال جماعية أساسية للقضاء على الفقر، ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على البيئة. وأدعو جميع الحكومات والمؤسسات الدولية إلى مواصلة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية كي نتمكن من التبشير بمستقبل أكثر قابلية للاستدامة".

ويتتبع تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤ الذي يحمل عنوان "حالة الشراكة العالمية من أجل التنمية" تنفيذ الالتزامات الواردة في إطار الهدف الإنمائي الثامن للألفية، وهو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ولقد أُقرَّ الهدف ٨ كدعوة إلى البلدان المتقدّمة النمو لتقديم أنواع محدّدة من الدعم إلى البلدان النامية من أجل مساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية السبعة للألفية الأخرى التي تتضمن غايات تتعلق بالحدّ من الفقر والجوع ووفيات الأطفال والأمهات، وزيادة فرص الحصول على التعليم، والاستدامة البيئية.

وقال السيد بان إن التقرير "يركّز على الثغرة بين التعهدات المقطوعة والتعاون المقدّم، مع الهدف النهائي المتمثّل في مساعدة المجتمع الدولي لسدّ الفرق".

ويتبين في التقرير أن هناك غايات عديدة في إطار الهدف الثامن على قاب قوسين أو أدنى من أن تُنجز، فيما يظل التقدّم بطيئاً في تنفيذ غايات أخرى. فلقد اتسع نطاق وصول السلع المعفاة من الرسوم الجمركية ومن الحصص إلى أسواق البلدان المتقدّمة النمو ليشمل صادرات البلدان الأقلّ نمواً البالغ عددها ٤٩ بلداً، ولكن الإعانات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما زالت متجذرة. ولقد زاد تخفيف أعباء ديون أشدّ البلدان فقراً ولكن الدول الصغيرة تواجه حتى الآن تحدّيات قائمة منذ عهد بعيد تتعلق بقدرتها على تحمل الديون. ولقد حفَّزت الاستثمارات الخاصة زيادة توافر الاتصالات السلكية واللاسلكية وانخفاض تكاليفها في جميع أنحاء العالم النامي، ولكن يتعين الإسراع في تحقيق المكاسب لردم الثغرات القائمة مع سائر العالم. ويفيد التقرير أيضاً بأن الكثيرين ما زالوا لا يحصلون على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة.

المعونة ترتفع إلى مستوى قياسي ولكن بلداناً عديدة تشهد انخفاضاً في المساعدة

ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية، بعد أن انخفضت لمدة عامين، إلى مستوى قياسي بلغ ١٣٥ بليون دولار في عام ٢٠١٣ ولكنها بقيت دون مستوى الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأكدتها مجدداً بما مقداره ١٨٠ بليون

دولار. وتُعزى هذه القفزة بقدر كبير إلى الزيادة في المعونة المتعددة الأطراف والإنسانية. وهناك بلدان عديدة إما قد زادت المعونة التي تُقدِّمها في عام ٢٠١٣ أو حققت الغاية التي حدّدتها الأمم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمعونة. والبلدان التي خصصت للمعونة نسبة تتجاوز ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي هي الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج والمملكة المتحدة. وفي عام ٢٠١٣، زادت ألمانيا وآيسلندا وإيطاليا وبولندا وسلوفينيا وفنلندا والنمسا والولايات المتحدة ميزانياتها المخصَّصة للمعونة ولكنها لم تحقق الغاية المتمثلة في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة.

ولا تزال المعونة، وفقاً لما ورد في التقرير، تتركز بشدة في البلدان العشرين الأكثر استفادة منها التي تتلقّى أكثر من نصف مجموع المعونة. وعلى الرغم من زيادة المعونة المقدَّمة إلى البلدان الأقل نمواً البالغ عددها ٤٩ بلداً بنسبة ١٢,٣ في المائة عام ٢٠١٣، فالمعونة الثنائية المقدَّمة إلى أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى انخفضت بنسبة ٤ في المائة إلى ٢٦,٢ بليون دولار في الفترة الممتدة بين عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٣.

الوصول إلى الأسواق يتحسن مع وجود تباين بين أقوال مجموعة العشرين وأفعالها

يشير التقرير إلى أن هناك العديد من التغييرات في السياسة التجارية التي يمكن أن تساعد في تحسين وصول البلدان النامية إلى الأسواق، بما في ذلك التوسع السريع للسلاسل القيمية العالمية نظراً إلى الاستعانة على نحو متزايد بمنتجين من كافة أنحاء العالم للحصول على السلع الوسيطة، الأمر الذي أتاح للعديد من البلدان النامية فرصاً للتصدير وأرغم بلداناً أخرى على إدراج صادراتها في سلاسل الإنتاج القائمة.

وتواصل البلدان المتقدّمة النمو تخفيض التعريفات الجمركية وإفساح المجال لزيادة نسبة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية من البلدان النامية. إلاّ أن التقرير يفيد بأن البلدان المتقدّمة النمو يجب أن تبذل المزيد من الجهود لمعالجة الآثار السلبية المرتبطة بالتدابير غير المتعلقة بالتعريفات الجمركية على قدرات البلدان النامية على المشاركة في الاقتصاد العالمي. ويذكر التقرير أن الدول الأعضاء في مجموعة العشرين أكدت مجدداً التزامها بالامتناع عن اتخاذ تدابير حمائية ولكنها فرضت قيوداً جديدة على التجارة عام ٢٠١٣، الأمر الذي قد يزعزع الثقة في التزام مجموعة العشرين بنظام تبادل تجاري منفتح وحر.

ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، تدعو فرقة العمل إلى إعطاء دفعة أخيرة للجهود الرامية نحو تحسين وصول البلدان النامية إلى الأسواق، ومواصلة الجهود المبذولة لإلغاء جميع الإعانات المقدَّمة للصادرات الزراعية، والدعم المحلي المُشوه للتجارة، والسياسات التجارية التي تحول دون الوصول إلى الاقتصاد العالمي.

القدرة على تحمل الديون تتحسَّن ولكن مخاطر تزايد أعباء الديون تشتد

لا تزال الأرصدة المالية العامة للبلدان النامية كمجموعة تشهد تحسّناً. فلقد بلغت نسبة الديون الخارجية للبلدان النامية ككل ٢٢,٦ في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي المشترك في عام ٢٠١٣، وهو انخفاض بأكثر من ١٠ نقاط مئوية منذ عام ٢٠٠٣. إلاّ أن مستويات الديون القصيرة الأجل ونسبة خدمة الديون إلى الصادرات تواصل الارتفاع، وتشير إلى أن بعض البلدان يواجه مرة أخرى خطر ضائقة الديون.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، بلغ ٣٥ من أصل ٣٩ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نقطة الإنجاز في عملياتها المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، واستفادت من تخفيف عبء ديونها. غير أن هناك العديد من هذه البلدان التي تناهز ديونها مرة أخرى مستويات معتدلة أو مرتفعة، الأمر الذي يستدعي زيادة تخفيف أعباء ديون أشدّ بلدان العالم فقراً. كما أن بعض البلدان استبعد من تخفيف أعباء الديون، وتبلغ مستويات الديون في العديد من الدول الصغيرة مستويات مرتفعة جداً وتدعو للقلق بشكل خاص.

إمكانية حصول الفقراء على الأدوية الأساسية محدودة بسبب ارتفاع أسعارها وعدم توافرها

يشير التقرير إلى أن أسعار الأدوية الأساسية في البلدان النامية لا تزال مرتفعة جداً رغم الجهود الجديرة بالذكر لزيادة الحصول على أدوية علاج فيروس نقص المناعة البشرية وزيادة الحصول على الأدوية الأساسية الأخرى المنتجة محلياً.

لا يزال الحصول على الأدوية الأساسية في البلدان النامية غير كافٍ. ولتحسين الحصول على الأدوية، يجب أن تكون العلاجات متوافرة وميسورة للمرضى بالقدر الكافي. وفي عام ٢٠١٣، توافرت الأدوية الأساسية بنسبة ٥٥ في المائة في مرافق القطاع العام

وبنسـبة ٦٦ في المائة فقط في القطاع الخاص لهذه البلدان. ولا تزال أسـعار الأدوية الجنيسـة مرتفعة بالنسـبة إلى المرضى في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وتفوق في المتوسط الأسعار المرجعية الدولية بثلاث مرات.

التزايد السريع لاستخدام التكنولوجيا

لا يزال حصول البلدان النامية على التكنولوجيات المتقدّمة يتزايد بوتيرة حثيثة، لا سـيما في مجال اسـتخدام الهاتف الخلوي وشبكة الإنترنت. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، سيبلغ عدد الاشتراكات في شبكات الهاتف الخلوي المحمول في العالم النامي نسبة ٧٨ في المائة من مجموع عدد الاشـتراكات في هذه الشـبكات على الصعيد العالمي. وبالمثل، فإن زيادة اسـتخدام شبكة الإنترنت في البلدان النامية لا يزال يتجاوز اسـتخدامها في البلدان المتقدّمة النمو، غير أن معظم الأشـخاص الذين يفتقرون إلى إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت، وعددهم يفوق أربعة بلايين نسمة، يعيشون في البلدان النامية.

ولا تـزال هنـاك ثغرات قائمة في إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتطورة بين البلدان المتقدّمة النمو والبلدان النامية. وفيما تشـير التوقعات إلى أن معدّل انتشـار النطاق العريض للهواتف الخلوية سـيصل في عام ٢٠١٤ إلى ٨٤ في المائة من مجموع سـكان البلدان المتقدّمة النمو، يُقدَّر أن هذا المعدّل يكاد لا يتجاوز نسـبة ٢١ في المائة في البلدان النامية. وفي العديد من البلدان النامية، لا تزال أسعار النطاق العريض غير ميسورة لمعظم الناس، وإن ظلت تنخفض.

مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ تحتاج إلى تجدّد الالتزام بالشراكة العالمية

مع اختتام الأهداف الإنمائية للألفية في نهاية عام ٢٠١٥، دعا قادة العالم إلى خطة عمل طموحة وطويلة الأجل لتحسين حياة البشر وحماية الكوكب من أجل الأجيال المقبلة. وفي سـبيل نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تدعو فرقة العمل إلى تجدد الالتزام السياسي بالتعاون الإنمائي لصياغة مجموعة متسقة من السياسات الأساسية لتحقيق التنمية العالمية.

معلومات عن فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

في عـام ٢٠٠٧، أنشـأ الأمـين العام للأمم المتحدة فرقة العمل المعنيـة برصد الثغرات في تنفيذ الأهـداف الإنمائية للألفية التي يتشـارك في رئاسـتها كل من إدارة الشـؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحسـين رصد الالتزامات العالمية الواردة في الهدف الإنمائي الثامن للألفية، وهو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وتضم فرقـة العمـل أكثر من ٣٠ وكالة تابعـة للأمم المتحدة ووكالات دولية أخـرى، وغرضها الرئيسي هو تتبـع الالتزامات الدولية القائمة بصورة منهجية وتحديد الثغرات والعقبات التي تحول دون تنفيذها على الصعد الدولي والإقليمي والقطري في مجالات المسـاعدة الإنمائية الرسـمية، والوصول إلى الأسـواق (التجارة)، والقدرة على تحمل الديون، والحصول على الأدوية الأساسية والتكنولوجيا الجديدة.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الشبكي:
www.un.org/millenniumgoals

جهات الاتصال بوسائط الإعلام

السيد وين بولت، boelt@un.org

٨٢٦٤-٩٦٣-٢١٢ ١+ — إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة

السيد بواز بالدي، boaz.paldi@undp.org

٦٨٠١-٩٠٦-٢١٢ ١+ — برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صادرة عن إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي — DPI-2593A